الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثانية والسبعون

الجلسة العامة **٣٩**

الأربعاء، ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد لايتشاك . . . . . (سلوفاكيا)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد لورنتي سوليز (دولة بوليفيا المتعددة القوميات).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠.

البند ٤٢ من جدول الأعمال (*تابع*)

ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا

تقرير الأمين العام (A/72/94)

السيد غارسيا موريتان (الأرجنتين) (*تكلم بالإسبانية*): إنه لشرف عظيم لي أن آخذ الكلمة وأنتم تترأسون الجمعية العامة، سيدي الرئيس.

وترحب الأرجنتين بالتعازي وإبداء التضامن من جراء الهجوم الذي وقع في نيويورك يوم أمس. ونعرب عن تعازينا لجميع الضحايا – خمسة منهم أرجنتينيون – ومن بينهم مواطنون من بلجيكا والولايات المتحدة. وتؤكد الأرجنتين مجددا إدانتها القوية للهجمات الإرهابية والعنف بجميع مظاهره. ونؤكد مرة أخرى ضرورة تعزيز مكافحة تلك الآفة.

وأنتقل الآن إلى المسألة المطروحة. بداية، أود أن أرحب بحضور السيد برونو رودريغيس باريا، وزير خارجية كوبا، وأن أشكره على بيانه الوافي هذا الصباح (انظر A/72/PV.38).

تؤيد الأرجنتين تماما البيانين اللذين أدلى بهما ممثل إكوادور باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وممثل السلفادور باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (انظر A/72/PV.38)، ونود الإدلاء بالملاحظات التالية بصفتنا الوطنية.

ما زال موقف الأرجنتين التاريخي ثابتا على الدعوة إلى رفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا على وجه السرعة لأنه يتنافى مع القانون الدولي، وخاصة مع مبادئ تساوي الدول في السيادة وعدم التدخل في شؤونها الداخلية وحرية التجارة والملاحة الدولية والحل السلمي للمنازعات.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

وفي إطار التزامنا المطلق بميثاق الأمم المتحدة وتعددية الأطراف، ترفض الأرجنتين استخدام التدابير القسرية الأحادية الجانب وتطبيق القوانين الوطنية خارج الحدود الإقليمية، وكذلك اتباع ممارسات تجارية تمييزية. وفي هذا الصدد، دأبت الأرجنتين على تأييد قرارات الجمعية العامة الرافضة للحصار، وجاهرت برفضه وقتما يثار الموضوع في المحافل الإقليمية والمنظمات الدولية الأخرى على السواء.

ورحبت حكومة الأرجنتين بالعملية التي أطلقتها حكومتا كوبا والولايات المتحدة في نهاية عام ٢٠١٤ بهدف تطبيع العلاقات الثنائية بينهما. وإذ رحبنا بالأوامر التنفيذية التي نفذتها وزارتا الخزانة والتجارة في الولايات المتحدة في عامي ٢٠١٥ و٢٠١٦ التي أدخلت تعديلات على اللوائح التنظيمية المتعلقة بهذا الموضوع، فإننا نلاحظ مع الشعور بالقلق أنها تتعارض مع تلك التي أُعلن عنها في ١٦ حزيران/يونيه ٢٠١٧ والتي تلغي بعض التدابير آنفة الذكر وتسعى إلى تعزيز تنفيذ الحصار.

ونعرب عن أسفنا أيضا لاستمرار سريان القوانين التي يستند إليها الحصار ولا يزال تنفيذها يعوق تحقيق التنمية الكاملة للشعب الكوبي. ويؤكد اتخاذ القرار ٤/٧٢ بأغلبية كبيرة مجددا الرسالة الواضحة للمجتمع الدولي والتي مفادها أنه يجب رفع الحصار المفروض على كوبا. وتعيد الأرجنتين تأكيد اقتناعها بأن بوسع الحوار دون شروط مسبقة بين الطرفين، على أساس من المساواة والاعتراف المتبادل بين حكومتين شرعيتين، أن يحل جميع المشاكل المعلقة بين الولايات المتحدة وكوبا، بما في ذلك رفع الحصار.

السيد كاماو (كينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): تود كينيا أن تعرب عن تأييدها للبيانات التي أدلي بها في وقت سابق من هذا الصباح ممثل إكوادور باسم مجموعة الـ٧٧ والصين، وممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية باسم حركة بلدان عدم الانحياز، وممثل الغابون باسم مجموعة الدول الأفريقية (انظر A/72/PV.38)وما زالت كينيا ترى دائما أن الجزاءات والحصار ليسا سوى أداة فجة وغير مسؤولة سواء كانت إجراءا انفراديا أو جماعيا من إجراءات الدبلوماسية الدولية. وينبغي ألا تتغاضى حضارتنا العالمية في هذا القرن الحادي والعشرين أبدا عن استخدام أداة فجة وعشوائية من أدوات الدبلوماسية الدولية مثل فرض الجزاءات أو الحصار من جانب أحادي.

ومن المحزن أن الجزاءات والحصار من جانب أحادي ما يزالان يحظيان باهتمام الأقوى والمهيمن. ولنكن واضحين – فمثل هذه الجزاءات والحصار يسببان الضرر وهما لا يخدمان سوى أغراض سياسية ذاتية لأنهما لا يخدمان أي من الأغراض المتعددة الأطراف. وفي الواقع فهما يعملان على تقويض الحلول المتعددة الأطراف. علاوة على ذلك، وكما شهدنا في أغلب الأحيان، فإن الجزاءات تعمل على تعزيز أولئك الذين تستهدفهم ظاهريا.

وكما نعلم جميعا وللأسف، فلا مناص من أن تكون الجزاءات والحصار غير مستدامين وغير قابلين للإنفاذ على المدى الطويل. وعلاوة على ذلك، فإن المعاناة والآلام التي يسببانها نادرا ما يبرران الظلم الذي شكّل دافعا لهما. ولئن كان للحق أن يقال، فليس ثمة رأسمال سياسي ولا شعور بالرضا لأحد سوى لمن ينفذ مثل تلك الجزاءات وإجراءات الحصار من جانب أحادي، لا أكثر. وفي أفضل الأحوال تبيّن الجزاءات ضعف من يخضعون لها، ومعظمهم من الفقراء ومن لا حول لهم ولا قوة. ويقينا أن الأمم المتحدة هيئة يجب عليها الارتقاء إلى مثل أسمى من تلك التي تتغاضى عن خيار استخدام هذه الجزاءات والحصار الانفراديين غير الهادفين اللذين لا مستقبل لهما.

ويجب على الأمم المتحدة الارتقاء إلى مثل لا تجعلها تبدو كأنها تسمح ضمنا لدولة عضو ذات قوة هائلة أن تستغل قوتها لفرض الجزاءات والحصار على غيرها من الدول من جانب

أحادي. وفي الواقع فإن ما تتمسك به الأمم المتحدة ينبغي أن يكون مثالا لا يدل أبدا على أن من قدر الضعيف أن يعاني من الجزاءات أو الحصار المفروضين عليه دون مساءلة وإلى ما لا نهاية تقريبا.

بل إن هذه الظروف حقيقية وقد تم اختيارها وتنفيذها عبر فرض الحصار والجزاءات الانفرادية من قبل كيان قوي بالفعل. وعلاوة على ذلك، ينبغي للأمم المتحدة ألا تؤيد أي جزاءات أو حصار لا يستوفيان الحد الأدنى من الدقة والإجراءات السريعة والحاسمة. وينبغي ألا تكون الجزاءات مجحفة وتمييزية ضد دولة عضو لمجرد أن تلك الدولة العضو لا تمتثل للقيم الثقافية أو المثل السياسية العليا لدولة عضو أخرى أو مجموعة من الدول الأعضاء.

وفي هذه الحالة المأساوية التي تبدو مستعصية من جراء الجزاءات الانفرادية والحصار اللذين يستهدفان جمهورية كوبا، يبدو لوفد بلدي أننا قد أصبحنا أسرى تاريخنا السياسي والدبلوماسي. ولا شك أن لدينا معارف أفضل. ويتعين علينا ألا نكون أسرى عاداتنا أو ضروراتنا السياسية. ولماذا يجب علينا السماح لتاريخ عاداتنا أن يصير عاملا محددا لإجراءاتنا الحالية. وسيكون ذلك مأساويا حقا.

ونحن ندرك جميعا أن الحجة على الجزاءات الانفرادية والحصار المفروضين على كوبا قد أقيمت عدة مرات على مر السنين. ففي العام الماضي، وفي هذه القاعة بالذات، أقرت الدولة التي ظلت تفرض تلك الجزاءات والحصار بأنه قد آن الأوان لرفعها. ووافقت على ذلك نحو ١٩١ من الدول الأعضاء بالتصويت مؤيدة للقرار ٥/٧١ في العام الماضي.

ويعتقد وفد بلدي أن الأوان قد فات بالفعل منذ زمن طويل لإنهاء الحصار والجزاءات المفروضة على كوبا. فلنترك الشعب الكوبي يقرر بحرية الانضمام إلى مجتمع المواطنين على الصعيد الدولي وليتمتع بلا عوائق بنفس الحريات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي نتمتع بها. وينبغي ألا ندعالحصار والعقوبات – سواء كانت انفرادية أو غير ذلك – تقف في طريقه. وينبغي ألا ندعالجزاءات تصبح أداة نستخدمها نحن أو غيرنا، أيا كان، لجعل كوبا تتخلف عن الركب. ولهذه الأسباب صوتت كينيا مؤيدة للقرار ٤/٧٢.

السيد المنذر (الجمهورية العربية السورية): ينضم وفد بلادي للبيان الذي ألقاه ممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية الموقّر بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز، وللبيان الذي ألقاه ممثل جمهورية إكوادور بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين (انظر A/72/PV.38).

ويود وفد بلادي الإدلاء بالشرح التالي للتصويت بصفته الوطنية. يرحب وفد بلادي بحضور السيد برونو رودريغيث باريّا، وزير خارجية كوبا الصديقة، ويجدد له التأكيد على دعم سورية للحكومة الكوبية وشعبها الصديق، في مواجهة الحصار الأمريكي الجائر المفروض على بلاده منذ عقود طويلة.

كما نهنئ كوبا الصديقة على النصر الدبلوماسي الكبير الذي حققته اليوم، وهو نصرٌ يعكس رفض المجتمع الدولي للظلم الذي ما زالت تتعرّض له كوبا منذ ٥٥ عاماً إلى اليوم، ولكنه يعكس في ذات الوقت عدم اكتراث الولايات المتحدة الأمريكية بالشرعية الدولية، وتصميمها على السياسات المتوحشة القائمة على فرض الحصار والعقاب والإجراءات الاقتصادية القسرية أحادية الجانب على الدول التي ترفض التبعية لها والخضوع لسياساتها، والتي تُصرّ على الدفاع عن استقلالها وسيادتها الوطنية.

لقد أبدى المجتمع الدولي تفاؤلاً وترحيباً بالسياسة التي اعتمدتها الإدارة الأمريكية السابقة تجاه كوبا، معتقداً بأن تلك السياسة قد تؤدي يوماً إلى رفع الحصار الجائر المفروض على الشعب الكوبي. ولكن الإدارة الأمريكية الجديدة أثبتت مرة أخرى أن العقيدة السياسية للمؤسسة الحاكمة في الولايات

المتحدة لا يمكن أن تتغير أبداً، وأنها ستبقى قائمة على منطق استخدام القوة العسكرية والنفوذ الاقتصادي للهيمنة على العالم بأسره، ولكسر إرادات الدول الحرة، ولقهر الشعوب التي تتمسك بحريتها وكرامتها.

إن التدابير الاقتصادية القسرية أحادية الجانب تشكل عقاباً جماعياً لشعوب بأكملها، وتقوّض نظام الأمم المتحدة وتمس بصلاحياتها، علاوة على أنها تقف عائقاً رئيسية في وجه تحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة للعام ٢٠٣٠، كما أنها تعرقل التبادلات التجارية والإعمال التام للحقوق المنصوص عليها في صكوك حقوق الإنسان. لقد بات ملحّاً على حكومات الدول الأعضاء التي تلجأ إلى أسلوب الحصار غير الشرعي وفرض الإجراءات الاقتصادية القسرية أحادية الجانب أن تُدرك بأن هذه السياسات الجائرة والقمعية ترفع من مستوى المشاعر المناوئة للغرب، وتعطي التطرّف والإرهاب سلاحاً جديداً للتغلغل بين الفئات الضعيفة التي تستهدفها الإجراءات الأحادية غير الشرعية، بما يؤدي في النتيجة إلى زيادة التوتر في العلاقات الدولية وإلى تهديد السلم والأمن الدوليين.

وانطلاقاً من هذه الثوابت والحقائق، فقد صوتت الجمهورية العربية السورية مؤيدة قرار الجمعية العامة ٤/٧٢ اليوم. وهي تدعو الجمعية العامة، استناداً إلى أحكام الميثاق ومقاصده وإلى قراراتها ذات الصلة، لاتخاذ الإجراءات الضرورية لوضع آليات فاعلة تضع حداً لهذه الممارسات العدائية ولسياسات الحصار والتدابير الاقتصادية أحادية الجانب المخالفة للقانون الدولي، كما تطالب بلادي بوضع آليات جادة تكفل تحميل حكومات الدول الأعضاء التي تلجأ إلى أسلوب الحصار الاقتصادي غير الشرعي المسؤوليات السياسية والقانونية والمالية عن الخسائر التي تلحق باقتصادات الدول التي يستهدفها مثل هذا الحصار غير الشرعي، والذي يتسبب بتعطيل أو انهيار قطاعات اقتصادية حساسة تقدّم خدمات الحياة الأساسية للمواطنين، ولا سيما قطاعات الصحة والتعليم والغذاء والزراعة والصناعة والتجارة والاتصالات والتكنولوجيا.

إن الجمهورية العربية السورية تطالب بإزالة الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، كما تطالب بوضع حدّ للتدابير الأحادية الجانب التي تفرضها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي ودول أخرى على العديد من الدول الأعضاء ومنها الجمهورية العربية السورية. إذ تحول هذه التدابير القسرية العدائية دون حصول السوريين على احتياجاتهم من المواد والخدمات الأساسية كالغذاء والدواء والتعليم والمعدات الطبية والوقود ولوازم الزراعة والصناعة ومعدات وقطع الطيران المدني ومعدات الاتصالات. وبالتالي فإن هذه التدابير تشكّل انتهاكات بالجملة لحقوق الإنسان السوري، علاوة على الأضرار الفادحة التي تلحقها بالاقتصاد السوري وبالجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب.

وفي الختام، يطرح وفد بلادي السؤال المعتاد، والذي يبقى بطبيعة الحال بلا جواب وهو: كيف لحكومات بعض الدول الأعضاء أن توازن بين خطاباتها اليوم، من على منبر الأمم المتحدة، عن رفضها للحصار الاقتصادي على كوبا وعلى غيرها من الدول، وعن سعيها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وبين سياساتها القائمة على ممارسة الضغوط الاقتصادية والإنسانية والاجتماعية على شعوب العديد من دول العالم من خلال استخدام سلاح الحصار الاقتصادي غير الشرعي ضدها؟

السيد دهقاني (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلم بالإنكليزية*): يدين وفد بلدي بشدة العمل الإرهابي الشنيع الذي وقع أمس في مدينة نيويورك، ويعرب عن تعازيه ومواساته لأسر جميع الضحايا.

وأود أن أعرض على الجمعية الآن التعليل التالي للتصويت على القرار ٤/٧٢.

إن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا يتعارض مع مبادئ القانون الدولي التي تنظم العلاقات بين الدول ويتناقض مع نص وروح ميثاق الأمم المتحدة، الذي يدعو إلى تعزيز التضامن والتعاون والعلاقات الودية بين الدول وحل المنازعات والمشاكل بين البلدان بالوسائل السلمية والحوار، على أساس المساواة والاحترام المتبادل لسيادة الدول الأعضاء.

لقد عرّض الحصار المستمر منذ عقود الحقوق والمصالح المشروعة لكوبا ولدول أخرى للخطر، فضلاً عن حرية التجارة والملاحة، وهو لا يخدم أي غرض سوى إنزال المصاعب والمعاناة الهائلة بالشعب الكوبي، لا سيما النساء والأطفال.

ولذلك يجب رفعها فورا، وفقا لما طلبته الجمعية العامة في جميع القرارات ذات الصلة، بما في ذلك القرار الذي اتخذ للتو اليوم (القرار ٤/٧٢).

وعلاوة على ذلك، وبما أن المجتمع الدولي يواجه تحديات كبيرة مثل أزمات الغذاء وتزايد الفقر والبطالة وسوء التغذية، يبدو هذا الحصار تعسفيا وغير إنساني أكثر من أي وقت مضى، ويستحق إدانة أكثر صرامة على المستوى الدولي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن اتخاذ الجمعية العامة على مدى سنوات عديدة لقرارات بشأن هذا البند تحظى في كل مرة بهذا القدر الواسع من التأييد إنما هو دليل واضح على أن المجتمع الدولي يرفض بشدة التدابير القسرية الاقتصادية الانفرادية بشكل عام، والحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا، بشكل خاص. والدعوات إلى إنهاء ذلك الحصار غير القانوني واللاإنساني علامات على تزايد التعاطف مع كوبا حكومة وشعبا.

فكوبا ليست البلد الوحيد الذي يعاني من جزاءات الولايات المتحدة. والجزاءات غير المبررة التي استحدثت أو التي فرضت تحت مختلف الذرائع الزائفة من جانب الولايات المتحدة ضد جمهورية إيران الإسلامية على مدى العقود الأربعة الماضية – حتى بعد الاتفاق على خطة العمل الشاملة المشتركة وتأييدها من مجلس الأمن – لا تزال تستهدف الأبرياء وتعرقل حقوقهم الأساسية. وللأسف، أصبحت التدابير القسرية الانفرادية عنصرا ثابتا من عناصر سياسات الولايات المتحدة حتى حينما يحظرها بوضوح قرار من قرارات مجلس الأمن.

وبما أن هذه الجزاءات الانفرادية تخالف مبادئ القانون الدولي، فضلاً عن مبادئ تساوي الدول في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول والتعايش السلمي فيما بينها، لا تزال جمهورية إيران الإسلامية تعارض تطبيق التدابير الاقتصادية والتجارية الانفرادية من جانب الولايات المتحدة الأمريكية على البلدان الأخرى. كما أننا نعارض تطبيق وآثار هذه التشريعات الوطنية المتعلقة بسيادة الدول الأخرى وبشأن التجارة الحرة فيما بين الدول. ونؤكد على الحاجة الملحة إلى إنهاء هذه التدابير والسياسات وتنفيذ أحكام قرارات الجمعية العامة ذات الصلة،، بما في ذلك القرار ٤/٧٢ الذي اتخذ اليوم.

السيد غيموللييكا (أنغولا) (*تكلم بالإنكليزية*): يؤيد وفد بلدي أيضا البيانات التي أدلت بها الوفود الأخرى في الإدانة القوية للهجوم الإرهابي الذي وقع بالأمس في منهاتن. ونتقدم بخالص تعازينا إلى أسر الضحايا ونتمنى للمصابين الشفاء العاجل.

وأود كذلك أن أرحب ترحيبا حارا بمعالي السيد برونو رودريغيث باريا، وزير خارجية كوبا. إن جمهورية أنغولا تؤيد البيانات التي أدلى بها ممثل غابون، باسم مجموعة الدول الأفريقية؛ وممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية باسم حركة بلدان عدم الانحياز. وممثل إكوادور باسم مجموعة ال ٧٧ والصين (انظر A/72/PV.38).

لقد صوتت أنغولا مؤيدة للقرار ٤/٧٢ المتخذ اليوم من قبل الجمعية العامة، لأنها تعتبر أن استمرار الحصار لاقتصادي والتجاري والماليالانفرادي الجائر والشديد ا الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا لأكثر من ٥٥ عاما تدبير رجعي ألحق أضرارا

جسيمة بالشعب الكوبي، ولا سيما أشد فئاته ضعفا. وتتوقع أنغولا أن تطبيع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين سيشجع السلطات الأمريكية على اتخاذ مزيد من التدابير من أجل إنهاء الحصار وإبداء الاحترام للشعب الكوبي، الذي يمارس بحرية حقه في تحديد نظامه السياسي والاقتصادي من أجل ضمان تنمية الجزيرة تنمية مستدامة.

ويتجسد طابع سياسة الحصار الذي يتجاوز حدود الإقليم الوطني في الإجراءات المالية المجحفة التي تتعرض لها مصارف البلدان الأخرى وفي الغرامات الجديدة التي تُفرض على المؤسسات بدعوى انتهاكها للقوانين التي وضعتها حكومة الولايات المتحدة فيما يتعلق بكوبا. ويفرض ذلك عقبات شديدة على التنمية الاقتصادية والثقافية والاجتماعية للجزيرة، وقد أثر تأثيرا سلبيا على العديد من القطاعات الحساسة مثل الصحة العامة، التي تؤثر تأثيرا شديدا على رفاه الشعب الكوبي. وفي ذلك السياق، نشعر بالأسف تجاه التدابير التي أعلنت عنها الإدارة الحالية لترامب التي تفرض عقبات إضافية على الفرص التجارية المحدودة أصلا بين كوبا والولايات المتحدة.

وتؤكد أنغولا مجدداً التزامها باحترام وحفظ وتعزيز مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأحكام القانون الدولي، لأنها تشكل الأساس لتعددية الأطراف والجهد الجماعي لصون السلام والأمن الدوليين وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية وترسِّخ احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية. ويحيي بلدي ويهنئ مرة أخرى الأمين العام على جهوده الرامية إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا.

وفي ذلك الصدد، تؤكد أنغولا مجددا دعمها غير المشروط لتنفيذ التوصيات الواردة في القرار ٥/٧١ المؤرخ ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ بشأن الموضوع المعروض علينا اليوم. وأغتنم هذه الفرصة لكي أناشد مرة أخرى المجتمع الدولي تجديد جهوده الرامية إلى تعزيز الحوار البناء والشفاف بين البلدين بغية تحقيق الأهداف المبينة في القرارات ذات الصلة بشأن هذه المسألة.

لقد أظهر التقدم المحرز في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦ أنه يمكن لكوبا والولايات المتحدة التعايش في جو ودي مع احترام اختلافاتهما. وفي الختام، تشجع أنغولا الولايات المتحدة وكوبا على مواصلة العمل لبناء علاقة تقوم على الحوار والتعاون والاحترام المتبادل لمصلحة البلدين وشعبيهما.

السيد فانسوريفونغ (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أعرب عن أحر التعازي إلى الولايات المتحدة والأرجنتين وبلجيكا على الأرواح التي أزهقت في أعقاب العمل الإرهابي الذي وقع أمس في جنوب منهاتن بمدينة نيويورك. إننا ندين ذلك الهجوم الإرهابي.

تعرب جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية عن تأييدها للبيانات التي أدلى بها ممثلو جمهورية فنزويلا البوليفارية وإكوادور وسنغافورة بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز، ومجموعة الـ ٧٧ والصين، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا (انظر A/72/PV.38).

لقد صوتت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية لصالح القرار ٤/٧٢ لكي نؤكد مجددا موقفنا ومؤداه أن فرض الحصار الانفرادي على كوبا وما يترتب عليه من آثار تتجاوز الحدود الإقليمية لا يعرقل التنمية الاجتماعية – الاقتصادية لتلك الدولة فحسب، بل يخالف أيضا المبادئ والمقاصد المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، وكذلك تساوي الدول في السيادة، وحرية التجارة والملاحة الدوليتين.

إنّ جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ترحب بالتقدم المحرز خلال السنوات القليلة الماضية بشأن إعادة العلاقات الدبلوماسية بين جمهورية كوبا والولايات المتحدة، بما في ذلك إعادة فتح السفارتين في عاصمة كل من البلدين. ومع ذلك، من المؤسف أن نرى التقدم المحرز عبر سنوات من الجهود المبذولة

حتى الآن يتعرض للخطر. غير أنه يحدونا الأمل في رفع الحصار المفروض على كوبا، حيث نعتقد اعتقادا راسخا أن رفع الحصار لن يكون مفيدا لكلا البلدين فحسب، بل سيعود بالنفع أيضا على المنطقة والعالم بأسره.

السيد كاسترو كوردوبا (كوستاريكا) (*تكلم بالإسبانية*): نود أن ننضم إلى الآخرين في إدانة الهجوم الإرهابي الجبان الذي وقع هنا في مدينة نيويورك في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، ونعرب عن تضامننا مع الولايات المتحدة والأرجنتين وبلجيكا للخسائر في الأرواح والتي لا تعوض.

يؤيد وفد بلدي البيانين اللذين أُدلي بهما بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، وجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (انظر A/72/PV.38). وفضلا عن ذلك، نود بصفتنا الوطنية، أن نكرر أسباب تصويتنا لصالح القرار ٤/٧٢. نرحب أيضا بوزير الخارجية رودريغيز باريا.

تود كوستاريكا أن تبرز مرة أخرى التقدم التاريخي والهام الذي حدث منذ عام ٢٠١٤ من خلال عملية تحسين إعادة العلاقات الثنائية بين الولايات المتحدة وكوبا. ومن هذا المنطلق، يشجع بلدي الطرفين على الحفاظ على الاتفاقات المبرمة، ويشجع على المزيد من الحوار الثنائي بين الطرفين والاستعاضة عن الحصار، الذي دام أكثر من ٥٥ عاما، بالتلاقي الأخوي بين الشعبين في جميع المجالات، الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والتعاون السياسي.

إنّ كوستاريكا، ومن منطلق الاحترام الصارم للقانون الدولي والمبادئ التي يقوم عليها ميثاق الأمم المتحدة واتساقا مع سياستها الخارجية، ترفض مجددا التدابير الانفرادية التي تتجاوز الحدود الإقليمية التي قد تطبقها دولة ضد أخرى بفرض قوانينها ولوائحها ا على بلدان ثالثة. لقد واصلت كوستاريكا وكوبا، خلال السنوات القليلة الماضية، تعزيز علاقاتهما الدبلوماسية في مجالات السياسة والاقتصاد والتعاون. فخلال الزيارة التي قام بها وفد كوستاريكا إلى كوبا في عام ٢٠١٥، جرى تعزيز التجارة الثنائية والتعاون في مجالات مثل التعليم العالي، والتعاون التقني والتبادل العلمي والرياضة والصحة.

وفي السياق نفسه، وقعت كوستاريكا وكوبا، في آذار/مارس، مذكرة تفاهم بشأن العلوم والتكنولوجيا والابتكار من أجل تشجيع علاقات التعاون في هذه المسائل وتيسيرها. وهذه المذكرة مثال على الحوار المستمر بين البلدين للعمل معا على تنسيق التنمية من أجل دعم البرامج لتعزيز المواهب البشرية واستكمالها، والاتفاق على المجالات ذات الأولوية لكي نتمكن من مواءمة الجهود وتحقيق الأهداف المشتركة.

إننا نعيش في عالم مترابط ينبغي أن يكون فيه التضامن والاحترام الأساس لتبادل الآراء بيننا. إذ لا يمكننا أن نواجه المشاكل الحالية بالاستمرار في إعادة استخدام أدوات الماضي، خاصة إذا لم تكن فعالة. أظهرت منظمة الأمم المتحدة، من خلال الجمعية العامة، عدم موافقتها على الحصار بكل وضوح وقوة. لقد حان الوقت لوضع حدٍ نهائي لهذا الحصار وبناء الجسور بين الأمم والشعوب.

أود أن أختتم بياني بالكلمات التي قالها فخامة رئيس الجمهورية، السيد لويس غييرمو سوليس ريفيرا، في بيانه خلال المناقشة العامة الأخيرة:

> ”في هذا الصدد، وبالنظر إلى أن الجزاءات الاقتصادية الانفرادية ليست سبلا فعالة لمعاقبة الحكومات بل يمكن أن تلحق ضررا بالغا بحقوق الشعوب في الرفاه والتنمية، أود مرة أخرى أن أعرب عن معارضة بلدي للحصار الذي ما برحت الولايات المتحدة تفرضه على كوبا على مدى ٥٥ عاما، وما يترتب عليه من تكاليف بشرية واقتصادية واجتماعية عالية يتكبدها مواطنوها“. (A/72/PV.5 صفحة ٢٤)

إنّ كوستاريكا يحدوها الأمل في أن يتم رفع الحصار في القريب العاجل.

السيد راحمانتو (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أعرب عن مواساتنا وتعازينا لشعب وحكومة الولايات المتحدة، وكذلك لشعبي وحكومتي الأرجنتين وبلجيكا، في أعقاب الهجوم المروع الذي وقع في مدينة نيويورك في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر. ونحن ندين جميع أعمال الإرهاب.

تؤيد إندونيسيا البيانات التي أُدلي بها في وقت سابق بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، وحركة بلدان عدم الانحياز، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا (انظر A/72/PV.38).

تود إندونيسيا أيضا أن تشكر الأمين العام على تقريره الشامل (A/72/94) عن البند المدرج في جدول أعمال اليوم.

مازلنا، وبعد أكثر من خمسة عقود، نشهد الآثار الضارة للحصار الطويل على حياة الشعب الكوبي. ونتيجة لهذا الحصار، لم يلحق الشعب الكوبي بالركب. فلم تتمكن كوبا من تحقيق كامل إمكاناتها وتحسين العلاقات الاقتصادية والتجارية والمالية مع بقية العالم. ولم تتمكن من ممارسة حقوقها الكاملة للتوصل إلى توسيع نطاق الفرص الاقتصادية أو بناء نظام عالي الجودة في الرعاية الصحية العامة والتعليم. وفي هذا الصدد، تؤيد الدول الأعضاء بالإجماع تقريبا إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا.

لقد كانت سياسة الولايات المتحدة في عاميّ ٢٠١٥ و٢٠١٦ سياسة مشجعة مما ولّد الأمل في أن يعيش شعبا كوبا والولايات المتحدة معا في بيئة ودية مع احترام اختلافاتهما، بينما يتمكنا من التعاون بما يعود بالنفع على البلدين والشعبين. لذلك من المثبط أن نشهد وضع تدابير جديدة تهدف إلى زيادة تشديد الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا.

لقد شاركت إندونيسيا اليوم أغلبية الدول الأعضاء في التصويت لصالح القرار ٤/٧٢. وتؤكد إندونيسيا من جديد إيمانها الراسخ بأن استمرار فرض الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي على كوبا يتناقض مع المبادئ الأساسية للقانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة، والمعايير والمبادئ التي تحكم العلاقات السلمية بين الدول، ومبادئ المساواة في السيادة بين الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، والقانون الإنساني الدولي. وتود إندونيسيا أن تشدد على أن تطبيق الحظر يتحدى روح خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، التي تحث الدول على الامتناع عن سن أي تدابير اقتصادية أو مالية أو تجارية انفرادية وتطبيقها بما يتنافى مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، ويعرقل إنجاز التنمية الاقتصادية والاجتماعية على نحو كامل.

ختاما، تود إندونيسيا أن تؤكد مجددا تأييدها حق الشعب الكوبي في التمتع بالحرية التامة في تنميته الاقتصادية والاجتماعية. وتحقيقا لتلك الغاية، ندعو إلى الحوار والتعاون بوصفهما من العناصر الأساسية اللازمة لرفع الحصار المفروض على كوبا.

السيد غيرتز (ناميبيا) (*تكلم بالإنكليزية*): ينضم الوفد الناميبي إلى الآخرين في الإعراب عن تعازينا القلبية إلى أسر وأصدقاء الضحايا الذين لقوا حتفهم في الهجوم الذي وقع بالأمس هنا في نيويورك.

ونحن ندين الهجوم الإرهابي بأقوى العبارات.

وتود ناميبيا أيضا أن ترحب ترحيبا حارا بوزير الخارجية، السيد برونو رودريغيث باريا، الموجود معنا هنا اليوم.

يؤيد وفد بلدي البيانات التي أدلى بها ممثل فنزويلا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز؛ وممثل غابون بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية؛ وممثل إكوادور بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين (انظر A/72/PV.38).

وتريد ناميبيا أن تسجل تقديرها للأمين العام على تقريره (A/72/94) عن تنفيذ القرار ٥/٧١.

لقد تكلمت الشعوب بصوت عالٍ في بيت الشعوب هذا. فالتصويت الذي جرى اليوم ودان الظلم القائم منذ أمد بعيد يؤكد من جديد العزم القوي من جانب غالبية الدول الأعضاء على عدم إسكاتها. وإننا نقف بثبات متضامنين مع الشعب الكوبي، ومؤمنين إيمانا راسخا بتعددية الأطراف وبدعمنا لها. وإذا كنا، نحن شعوب العالم، نريد أكثر ما نريد تحقيق السلام والأمن والرفاهية لمواطني العالم من خلال تنفيذ خطتنا الإنمائية، فمن المؤكد، إذاً، أن سياسة الاستبعاد، وسياسة الحصار الاقتصادي والتجاري ضد الشعب الذي يقف مرفوع الرأس أمام العديدين منا في ما يتعلق بتقديمه الدعم الحقيقي من خلال تعاونه المترفع عن الأنانية في الميدانين الصحي والانمائي، لهي سياسة تتعارض مع المبادئ والقيم التي ندافع عنها جميعا. فهي تقوض جهودنا الجماعية الرامية إلى جعل العالم مكانا أفضل.

إن كوبا والشعب الكوبي ما فتئا ضحية هذه الإجراءات الجائرة التي لا لزوم لها لمدة ٥٥ عاما. والحصار الاقتصادي والتجاري والمالي يشكل انتهاكا للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. وهو ينتهك حقوق الشعب الكوبي في مجالي الصحة والغذاء، وحقوقه في مجالات التعليم والرياضة والثقافة والتنمية. كما أنه يؤثر تأثيرا شديدا على الاقتصاد الكوبي. ويؤثر على التجارة والاستثمارات الأجنبية، فضلا عن الشؤون المالية للبلد. وفي العام الماضي، كما في الأعوام السابقة، فإن الإيرادات التي تتأتى من تصدير السلع والخدمات والتي تُحرم منها كوبا شعبا وحكومة لا تزال الأكثر تأثرا جراء الحصار.

ومثلما عاث إعصار إيرما فسادا في منطقة البحر الكاريبي أوائل أيلول/سبتمبر، فإن كوبا واجهت أول إعصار من الفئة ٥ منذ عام ١٩٣٧. فقد تم تدمير منازل عديدة، ولحقت أضرار بالغة بشبكة الكهرباء، وتأثر القطاع الزراعي بشدة. ولحقت أيضا أضرار بخدمات المياه. إن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا سيؤثر تأثيرا حادا على انتعاش الجزيرة في أعقاب هذه الكارثة الطبيعية الهائلة. ومن المؤكد أن رد الفعل الإنساني الطبيعي ينبغي أن يتمثل في رفع الحصار، بغية تمكين الكوبيين من إعادة بناء جزيرتهم.

وفي هذا الوقت من العام الماضي، شهدنا يوما تاريخيا باتخاذ القرار ٥/٧١، الذي امتنعت الولايات المتحدة وإسرائيل عن التصويت عليه للمرة الأولى. في الواقع، شعرنا جميعا بالتشجيع إزاء هذا التحرك إلى الأمام، فضلا عن تحسن العلاقات في أوائل عام ٢٠١٦. وأدرك الرئيس السابق أوباما أن الحصار كان سياسة فاشلة وبائدة ينبغي إنهاؤها، وقبل مغادرته حثّ كونغرس الولايات المتحدة على وضع حد لها.

ولقد شعرنا بخيبة أمل نتيجة الإعلان في ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١٧ عن سياسة جديدة لحكومة الولايات المتحدة الجديدة تجاه كوبا، مع التوقيع على التوجيه المعنون ”مذكرة الأمن القومي الرئاسية بشأن تعزيز سياسة الولايات المتحدة تجاه كوبا“. فهذا التوجيه يطرح تدابير جديدة لتشديد الحصار المفروض على كوبا. وهو يبطل الخطوات الإيجابية التي اتخذتها الإدارة السابقة، ويمثل انتكاسة في العلاقات الثنائية بين البلدين. ونعرب عن خيبة أملنا إزاء تلك التدابير الجديدة المتشددة التي اتخذتها حكومة الولايات المتحدة. ونحث الولايات المتحدة على إعادة النظر في هذه التدابير الجديدة.

وما زلنا نأمل أن يتم بالكامل رفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا، وأن تتحسن العلاقات بينهما، وأن يسترجع هذان البلدان الأنشطة الاقتصادية الكاملة لما فيه منفعتهما المتبادلة. وتود ناميبيا أن تسجل مرة أخرى تأييدها الكامل للقرار ٤/٧٢.

السيدة كاين (ميانمار) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أعرب عن تعازينا العميقة لأسر ضحايا الهجوم الإرهابي الذي وقع أمس

في الجزء السفلي من مانهاتن، وعن تضامننا مع الولايات المتحدة والأرجنتين وبلجيكا. إننا ندين جميع أعمال الإرهاب.

لقد طلبت الكلمة لأعلل موقف وفد بلدي بشأن القرار ٤/٧٢ الذي تم اتخاذه للتو بأغلبية ساحقة من الدول الأعضاء.

ويؤيد وفد بلدي البيانات التي أدلى بها ممثلو إكوادور، بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين؛ وسنغافورة، بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا؛ وفنزويلا، بالنيابة عن حركة عدم الانحياز (انظر A/72/PV.38).

لقد مضى أكثر من خمسة عقود منذ فرض الجزاءات على كوبا، وأكثر من عقدين منذ إدراج هذا البند في جدول أعمال الأمم المتحدة. واعتمدت الجمعية العامة قرارات بشأن هذا البند من جدول الأعمال بأغلبية ساحقة من الأصوات سنويا. ومع ذلك، فإن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا لم يتم رفعه بعد.

إن ميانمار تنضم إلى غالبية الدول الأعضاء كل سنة في التصويت لصالح القرار بغية أن نثبت مرة أخرى رفضنا القاطع للتدابير القسرية الانفرادية المعروضة علينا اليوم، أي الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا، مما يعوق الجهود التي يبذلها الشعب الكوبي للقضاء على الفقر، وتعزيز تنميته الاقتصادية والاجتماعية، وتحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وأهداف التنمية المستدامة تحدد بوضوح الحاجة إلى العمل من أجل كفالة ألاّ يتخلف أحد عن الركب.

وميانمار، بوصفها بلدا تعرّض لجزاءات مماثلة أحادية الجانب في الماضي، تدرك تماما أن فرض الجزاءات على البلدان النامية يمكنه أن يسبب صعوبات اقتصادية كبيرة، ولا سيما على الفقراء والضعفاء من سكان تلك البلدان. وتؤمن ميانمار بالمقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، فضلا عن قواعد القانون الدولي وحسن الجوار. وينبغي أن تسترشد الأمم بالمبادئ المكرسة في تلك المبادئ التوجيهية التي تشدد على التعايش، واحترام الاختلافات، وتعزيز الرخاء، وتأمين السلامة.

وتُظهر ميانمار على الدوام مع المجتمع الدولي أن الحصار، كتدبير انفرادي، لا يتفق مع القانون الدولي، وينتهك المبادئ الإنسانية الأساسية، ويتعارض مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. علاوة على ذلك، إنه لا يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة نصا وروحا.

وترى ميانمار أن الإنهاء الفوري للحصار الاقتصادي المفروض على كوبا ضروري، وأن إنهاءه سيؤدي إلى تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية للشعب الكوبي. وفي هذا الصدد، نحثّ على وجوب الاستعاضة عن الحصار والتدابير القسرية بالحوار والتعاون. لهذه الأسباب، وكما حدث في السنوات السابقة، صوتت ميانمار مرة أخرى مؤيدة القرار المتعلق بهذا الموضوع، على أمل أن يؤدي إلى تحسين العلاقة بين كوبا والولايات المتحدة، فضلا عن ازدهار المجتمع الدولي بأسره.

السيدة فيدوروفيتش (بيلاروس) (*تكلمت بالروسية*): أود أن أعرب عن أحر تعازينا للولايات المتحدة فيما يتعلق بالعمل الإرهابي الذي وقع بالأمس، وأيضا للأرجنتين وبلجيكا، اللتين فقدتا مواطنين لها في ذلك الهجوم.

لقد صوتت بيلاروس مؤيدة للقرار ٤/٧٢، المعنون ”ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا“(انظر A/72/PV.38). وظلت بيلاروس باستمرار معارضة لاستخدام الجزاءات الأحادية الجانب في السياسة الخارجية، ونعتقد أن من غير المقبول استخدام تدابير الإكراه الاقتصادي التي تتعارض مع مبادئ القانون الدولي. ونرى أن تلك الجزاءات الاقتصادية تشكل أسلوبا لممارسة الضغط السياسي على الدول ذات السيادة.

وفي ذلك الصدد، نشدد على أهمية الخطوات الإيجابية التي اتخذتها في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦ الولايات المتحدة وكوبا كجزء من عملية تطبيع العلاقات الثنائية، مما أسهم في تخفيف الضغط القسري الانفرادي على كوبا. وبعثت تلك العملية الأمل في المجتمع الدولي بأن الحصار الطويل الأمد المفروض على جزيرة الحرية سينتهي. وشهدنا مثالا واضحا على أن تسوية الحالة بطريقة متحضرة، على أساس الاحترام المتبادل والتعاون على قدم المساواة، ليست ممكنة فحسب، بل يمكن أن تتم على وجه السرعة.

ويدل ذلك بوضوح على أن مبدأ التسوية السلمية للمنازعات هو السبيل الصحيح والوحيد للمضي قدما. ونأمل أن تستمر تلك العملية البناءة بالرغم من استمرار التدابير التقييدية المتخذة ضد كوبا، بل وتعزيزها مؤخرا، بما في ذلك وضع خطط لفرض جزاءات إضافية. ونشعر بالأسف لأن الحظر التجاري لا يزال ساري المفعول. إن تلك الحالة لا تؤثر سلبا على تنمية الاقتصاد الكوبي ومواطني كوبا فحسب بل تؤثر أيضا على سكان الولايات المتحدة.

وتعتقد بيلاروس أن من الضروري تسوية النزاعات بين الدول عن طريق الحوار الواقعي، بدلا من سياسات الضغوط الاقتصادية والسياسية والجزاءات. لقد ذكرنا جميعا مرارا وتكرارا أن من غير المقبول محاولات بعض الدول تغيير الأنظمة السياسية المحلية للدول الأخرى باستخدام التدابير الاقتصادية أو السياسية العسكرية. وتدعو بيلاروس إلى الإنهاء الكامل والشامل ولا رجعة فيه للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا.

السيد ميانغار (تشاد) (*تكلم بالفرنسية*): باسم تشاد، أود أن أشارك جميع الوفود الأخرى الإعراب عن تعازيّ لأسر الضحايا وللشعب الأمريكي في أعقاب العمل الإرهابي التي ارتكب بالأمس في مدينة نيويورك. وتدين تشاد بشدة ذلك العمل الجبان والخسيس، ونعرب عن تضامننا مع الحكومة الأمريكية، فضلا عن تعاطفنا مع حكومتي الأرجنتين وبلجيكا، اللتين فقدتا مواطنين لهما في ذلك الهجوم.

وتعلن تشاد تأييدها للبيانات التي أدلى بها ممثل إكوادور بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين وممثل غابون بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية وممثل كوت ديفوار بالنيابة عن منظمة التعاون الإسلامي (انظر A/72/PV.38). ومع ذلك، أود أن أدلي بالبيان التالي بصفتي الوطنية.

وترحب تشاد بالتصويت مؤيدة للقرار المعنون ”ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا“ (القرار ٧٢/٤). وكانت تشاد، التي ترغب، من ناحية، في ضمان احترام مبدأ السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، ومن ناحية أخرى، في الحفاظ على علاقات تعاونية بين الدول، من ضمن البلدان الأولى التي أشادت بإعادة العلاقات الدبلوماسية بين الولايات المتحدة وكوبا.

وبغية تشجيع تهيئة ظروف مؤاتية لتوطيد التقدم المحرز على طريق تطبيع العلاقات بين الدولتين، فإن معظم كبار المسؤولين في تشاد دعوا في كل فرصة إلى الرفع النهائي للحصار المفروض على كوبا. وقبل فترة قصيرة، وخلال المناقشة العامة للجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين، أكد وزير خارجية تشاد، الذي كان يمثل رئيس الجمهورية، على أن:

> ”تشاد رحبت باستئناف العلاقات الدبلوماسية بين الولايات المتحدة وكوبا. ولم تعد هناك أي عقبة أمام تطبيع العلاقات بين البلدين. ولذلك، يرى بلدي أن الإبقاء على الحصار المفروض لعقود طويلة على كوبا أمر مجحف ويؤدي إلى نتائج عكسية.“ (انظر A/72/PV.21)

وبتلك الروح صوتت تشاد مؤيدة لقرار اليوم. ويعزز تصويت الأغلبية الساحقة مؤيدة للقرار موقف بلدي، ويسعى ذلك الموقف، إلى جانب موقف جميع الدول الأعضاء لتخليص كوبا وشعبها من الحالة الراهنة، التي أدت إلى تقويض جهودها الاقتصادية لمدة عقود.

وترى تشاد أن من شأن الرفع النهائي للحصار المفروض على كوبا أن يمكن كوبا من تقديم إسهام أكبر في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وتنمية التجارة الدولية والتضامن فيما بين الدول. ويقدم تواجد أطباء كوبيين في تشاد والبلدان الأخرى لتخفيف معاناة شعوبنا دليلا ملموسا على أهمية الدور الذي يضطلع به في ذلك البلد الصديق في التضامن الدولي.

ولذلك تكرر تشاد نداءها إلى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية من أجل مسايرة إرادة المجتمع الدولي على النحو الذي أعربت عنه الدول الأعضاء.

السيدة ويليامز (سانت كيتس ونيفيس) (*تكلمت بالإنكليزية*): تود سانت كيتس ونيفيس أن تعرب عن التعازي للولايات المتحدة والأرجنتين وبلجيكا في ضوء المأساة التي وقعت بالأمس، وندين جميع أعمال الإرهاب.

وتعلن سانت كيتس ونيفيس تأييدها للبند ٤٢ من جدول الأعمال، ”ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا“، وتود إبداء أسبابها للتصويت مؤيدة للقرار ٤/٧٢ الذي اتخذ اليوم بأغلبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة (انظر A/72/PV.38). إن هذه مناقشة هامة للغاية تتناول صميم القانون الدولي، ومبادئ السيادة وعدم التدخل، وتعزيز دور الأمم المتحدة في الشؤون الدولية.

وتقيم سانت كيتس ونيفيس علاقات جيدة للغاية مع الولايات المتحدة الأمريكية. فهي لا تزال أحد أوثق شركاءنا وأقواهم، ونحن نحترم الدور الذي اضطلعت به الولايات المتحدة في العلاقات الدولية وفي إنشاء المنظمة وتعزيزها. وهي رائدة على الصعيد العالمي، ونحن نقدر الدور الذي تضطلع به في الشؤون الدولية ولا نزال نشعر بالامتنان على هذا الدور.

ومع ذلك، يؤيد وفد بلدي البيانات التي أدلى بها ممثل فنزويلا بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز وممثل إكوادور بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين وممثل سانت فنسنت وجزر غرينادين بالنيابة عن الجماعة الكاريبية (انظر A/72/PV.38). إن سانت كيتس ونيفس، في إسهامها في تقرير الأمين العام عن هذا الموضوع (A/72/94)، تنصح بألا نؤيد أو ننفذ أية قوانين تؤثر على حرية تدفق التجارة الدولية. كما ننصح بألا نطبق قوانين تتجاوز آثارها الحدود الإقليمية، وتمس سيادة الدول الأخرى والمصالح المشروعة للكيانات أو الأشخاص الخاضعين للولاية القضائية لهذه الدول.

وذلك هو الموقف القائم على المبدأ الذي يمتد ليشمل جميع الدول الأعضاء في المنظمة. ولذلك تشعر سانت كيتس ونيفس بالقلق لأن الحصار المفروض على كوبا لا يزال مستمرا. إن كوبا حليف وثيق الصلة بسانت كيتس ونيفس وأعانت في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بلدنا، ولا سيما في مجالات الزراعة والتعليم والصحة. بل إن بوسع كوبا أن تفعل أكثر على الصعيد الدولي لو رفع الحصار.

ونرى أن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي يشكل عبئا مفروضا على أشقائنا وشقيقاتنا في كوبا. فالأثر السلبي على اقتصاد تلك الدولة الجزرية الصغيرة النامية عميق للغاية ومجحف بحق شعب كوبا.

وينبغي ألا يتخلف أي بلد عن الركب، ولا سيما في هذا الوقت الحرج في التاريخ حيث نسعى جميعا إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول ٢٠٣٠. وهذا هو وقت التعاون الدولي

وتجميع الموارد لمساعدة بعضنا البعض ونحن نواجه هذا التحدي الكبير.

ولهذا السبب تجدد سانت كيتس ونيفيس دعوتها الولايات المتحدة الأمريكية إلى رفع الحصار المفروض على كوبا. وحقيقة أن أغلبية الدول الأعضاء دأبت على التصويت مؤيدةً لمشروع القرار السنوي بشأن هذا الموضوع تعني أن الشعور الغالب هو أن الحصار عمل خاطئ على جميع المستويات. وفي هذا الصدد، فإننا نناشد جميع الدول الأعضاء أن تحترم حرمة الجمعية العامة والقرارات التي تتخذها. وما لم تفعل ذلك، فإنها ستضعف عمل منظومة الأمم المتحدة.

ويأمل وفد بلدي في أن يتمكن البلدان – كوبا والولايات المتحدة – من تحسين علاقاتهما والشروع في عملية شراكة وتعاون. ويمكن أن نتعلم الكثير من بعضنا البعض، لكن الحصار يحول دون ذلك. ولهذا تؤيد سانت كيتس ونيفيس قرار اليوم ٤/٧٢. وندعو البلدين مجددا إلى إيجاد أساس مشترك ليتمكن المجتمع الدولي بأسره من الخروج من هذا المأزق.

السيد فييرا (البرازيل) (*تكلم بالإسبانية*): تؤيد البرازيل البيانين اللذين أدلى بهما كل من ممثل إكوادور، باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وممثل السلفادور، باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (انظر A/72/PV.38). ونود أن ندلي بالملاحظات التالية بصفتنا الوطنية.

بالنيابة عن وفد بلدي، أود أيضا أن أرحب ترحيبا حارا بوزير خارجية كوبا، السيد برونو رودريغيث باريا، في هذه المناقشة الهامة.

ولعقود خلت، دعت البرازيل إلى تطبيع العلاقات الدبلوماسية بين الولايات المتحدة الأمريكية وكوبا. وفي هذا الصدد، كان من دواعي سرور الحكومة البرازيلية متابعة عملية الحوار واستئناف العلاقات الدبلوماسية بين البلدين التي جرت عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦. ومن ثم، فإننا نأسف للتدابير الأخيرة التي أعلنتها الإدارة الحالية للولايات المتحدة، والتي تسعى إلى تعزيز الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا، بما في ذلك أبعاده التي تتجاوز الحدود الإقليمية.

وترى البرازيل أن الحصار يمثل سياسة عفا عليها الزمن ولا تؤثر سلبا على كوبا فحسب، بل على المنطقة بأسرها. وفضلا عن كون هذا الحصار انتهاكا صارخا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، فإنه لا يزال يؤثر سلبا على رفاه الشعب الكوبي، ولا سيما أشد الفئات ضعفا.

إن رفع الحصار المفروض على كوبا قضية عالمية ويحظى بدعم ثابت من المجتمع الدولي، كما يتضح من نتائج التصويت على القرارات المتعلقة بهذا الموضوع في الدورات السابقة للجمعية العامة – ولا سيما في العام الماضي،، عندما لم تكن هناك أي أصوات معارضة. ونتيجة التصويت هذا الصباح تؤكد مجددا تضامن المجتمع الدولي مع شعب كوبا وحكومتها.

ويأمل وفد بلدي في أن يستأنف الحوار والتعاون بين البلدين قريبا، بغية التغلب على النكسات في عملية تطبيع العلاقات الثنائية، مما يؤدي إلى إنهاء الحصار.

السيدة كاريون (أوروغواي) (*تكلمت بالإسبانية*): أولا وقبل كل شيء، نود أن نشارك الوفود الأخرى في إدانة الهجوم الإرهابي الذي وقع بالأمس في هذه المدينة، وكذلك أن نتقدم بتعازينا لأسر الضحايا من الولايات المتحدة والأرجنتين وبلجيكا.

ونود الترحيب بحضور وزير الخارجية في كوبا، السيد برونو رودريغث باريا. كما نعرب عن امتناننا على التقرير الذي عرضه الأمين العام (A/72/94) عن بند جدول الأعمال اليوم.

وتؤيد أوروغواي البيانين اللذين أدلى بهما كل من ممثل السلفادور بالنيابة عن جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر

الكاريبي، وممثل إكوادور بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين (انظر A/72/PV.38).

وأسوة بالسنوات السابقة، صوتت أوروغواي مؤيدة للقرار ٤/٧٢، الذي قدمه وفد كوبا مرة أخرى هذا العام، على أساس أن الحصار المفروض على ذلك البلد مناقض لقواعد القانون الدولي ويتعارض مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما فيما يتعلق بمبادئ مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، والتسوية السلمية للمنازعات والمساواة القانونية بين الدول.

ومن حيث المبدأ، فإن أوروغواي ترفض في تشريعاتها الوطنية تطبيق قوانين محلية خارج حدود ولاية أي دولة أخرى، ولا تعترف بذلك، فضلا عن أية آليات انفرادية مباشرة أو غير مباشرة، من جانب أي دولة ترمي إلى معاقبة بلد آخر على قراراته السيادية، سواء كانت ذات طابع سياسي أو اقتصادي أو تجاري أو اجتماعي أو ثقافي، أو أي طابع آخر. وفي هذا الصدد، فإننا ندين تطبيق التدابير القسرية الانفرادية من جانب الولايات المتحدة ضد كوبا.

وفي ظل هذه الخلفية، يرى بلدنا أن الجزاءات المفروضة على كوبا والقوانين التي تتجاوز الحدود الإقليمية التي اعتمدت ضدها لا تمثل انتهاكا للقانون الدولي فحسب، وإنما تترتب عنها أيضا عواقب وخيمة بالنسبة للتنمية الاقتصادية في هذا البلد الكاريبي الشقيق، وتمثل طريقة لحرمان الشعب الكوبي من الحق في التنمية، فضلا عن أنها تلحق أضرارا معنوية لا حصر لها بكرامة الشعب الكوبي وسيادته.

إن أوروغواي، من خلال تصويتها مؤيدة لقرار اليوم، تكرر التزامها بالعمل المتعدد الأطراف بوصفه أداة مشروعة وفعالة لتسوية المنازعات بين الدول، وتعزيز التعاون الدولي، وحقوق الإنسان والأمن والتفاهم فيما بين الشعوب.

السيدة يانيث لوثا (إكوادور) (*تكلمت بالإسبانية*): أود بادئ ذي بدء أن أشارك الآخرين في إدانة العمل الإرهابي الذي وقع بالأمس، وأن أتقدم بالتعازي، بالنيابة عن شعب إكوادور وحكومتها، إلى حكومات الولايات المتحدة وبلجيكا والأرجنتين، التي تكبدت جميعها خسائر في هذا الهجوم.

وإذ يتكلم وفد بلدي بصفته الوطنية، ودون المساس بدورنا بصفتنا رئيس مجموعة الـ ٧٧ والصين، فإنه يؤيد البيانين اللذين أدلي بهما باسم حركة بلدان عدم الانحياز وجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (انظر A/72/PV.38).

يود وفد بلدي الآن أن يعلق على البند ٤٢ من جدول الأعمال المعنون ”ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا“.

وكما فعلنا في السنوات السابقة، فقد صوتنا مؤيدين للقرار ٤/٧٢. ووفقا لمقاصد ومبادئ وروح ميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما مبدأي المساواة في السيادة بين الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، والمنصوص عليها أيضا في دستورنا، فقد أعربت إكوادور باستمرار عن تأييدها لكوبا ورفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة منذ ٥٥ عاما.

وإذ نشكر الأمين العام على تقريره عن الموضوع (A/72/94)، نرى أنه من الضروري التأكيد على أن تلك الوثيقة تبين أيضا مدى الآثار الناجمة عن الحصار، وتتضمن الدعوة العالمية تقريبا من جانب أعضاء المجتمع الدولي، لوقف تلك التدابير الانفرادية. ولذلك، نأسف لاستمرار تنفيذ الحصار تنفيذا تاما، ومواصلة تشديده، وهو تراجع حاد عن السياسات التي اعتمدتها الإدارة السابقة للولايات المتحدة عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦.

ونحن نشعر بالقلق إزاء الآثار السلبية الطويلة الأمد للحصار، نظرا لتأثيره على اقتصاد كوبا وتنميتها، والعقبات

التي يشكلها وتعترض سبيل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، التي نلتزم بها جميعا، ونحن جميعا مسؤولون عن تحقيقها. وفي هذا الصدد، نشير أيضا إلى سياسة التضامن والتعاون التي حافظت عليها كوبا لعقود من الزمن، ولا سيما في حالات الطوارئ الصحية. ومرة أخرى، تدعو إكوادور إلى الوقف الفوري للتدابير الانفرادية التي تفرضها الولايات المتحدة، ونحن مقتنعون بأن وقفها لن يفيد كوبا وحدها بل سيفيد المجتمع الدولي بأسره.

السيد نتونغا (زمبابوي) (*تكلم بالإنكليزية*): يتقدم وفد زمبابوي بخالص التعازي القلبية إلى الولايات المتحدة والأرجنتين وبلجيكا، في الأرواح التي أزهقت نتيجة الهجوم المروع الذي وقع أمس في مدينة نيويورك. ونواسي الأسر المكلومة في أوقات الألم والأسى والخسارة هذه، ونتضرع بالدعاء لها.

ونؤيد البيانات التي أدلى بها كل من ممثل إكوادور بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، وممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية باسم حركة بلدان عدم الانحياز، وممثل غابون باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، على التوالي (انظر A/72/PV.38).

صوتت زمبابوي، جنبا إلى جنب مع ١٩٠ بلدا آخر، مؤيدة للقرار ٤/٧٢، نظرا لإيماننا الراسخ بأن الحصار المفروض على كوبا يشكل انتهاكا لمبادئ القانون الدولي والمقاصد والمبادئ المجسدة في ميثاق الأمم المتحدة. كما يشكل الحصار انتهاكا لحقوق الإنسان، لأنه يضر بالمواطن العادي في كوبا. كما ينتهك حقوق البلدان الأخرى في التجارة الحرة مع كوبا.

وعلى الرغم من الحصار، تواصل كوبا الاضطلاع بأدوار بناءة في الشؤون الدولية. وهناك العديد من الأمثلة على الحنكة السياسية الدولية لكوبا وحسن مواطنتها العالمية. ويمكن أن تشهد أفريقيا على تدخل كوبا عندما اندلعت أزمة فيروس إيبولا في غرب أفريقيا في عام ٢٠١٥ وأطلقت منظمة الصحة العالمية نداء عالميا للموظفين الطبيين من أجل المساعدة في مكافحة الأزمة. فرغم ما تواجهه كوبا من تحديات اقتصادية شديدة نتيجة للحصار التجاري، كانت من أوائل البلدان التي استجابت، فأرسلت عددا كبيرا من الأطباء إلى المنطقة للتعامل مع الأزمة.

ونثني على صمود الشعب الكوبي على الرغم من سنوات الحصار غير المبرر الذي يواجهه.

وقد جدد المجتمع الدولي تأييده للحوار والتعاون. ونأمل أن تكون تلك الرسالة المتواضعة والبناءة قد وصلت.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): استمعنا إلى آخر المتكلمين تعليلا للتصويت بعد التصويت.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تختتم نظرها في البند ٤٢ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/١٠.